ملاحظة

حول التضخم النقدى في ليبيا

السيد حسام الدين منصور*

مقدمـــــة :

كثر الحديث عن التضخم فى ليبيا خـلال السـنوات الاخيرة كمـا كثرت الاقتراحات المقدمة من أجل معالجته ، وعدا الكتيب الذى أصدره بنك ليبيا فى عام ١٩٦١ حول هذا الموضوع [١] ، فان جميع التقارير السنوية لبنك ليبيا التى ظهرت فى السنوات الاخيرة تكاد لا تخلو من الاشارة الى هذه الظاهرة وبيان الاجراءات التى اعتمدتها ادارة البنك للحد منها ضمن الصلاحيات المخولة للبنك كمؤسسة مسئولة عن ادارة السياسة النقدية فى البلاد .

وفى هذه الملاحظة سنحاول بيان طبيعة ارتفاع الاسعار فى البلاد وما ينطوى عليه ، وسوف نعالج الموضوع بادئين بتعريف التضخم وبيان الظواهر المرافقة لـه ثم نستعرض التطورات التى طرأت على عرض النقد والرقم القياسى لاسعار المواد الغذائية فى مدينة طرابلس من عام ١٩٥٦ الى ١٩٦٧ م ، ثم نتطرق الى الصعوبات التى تعترض تصميم رقم قياسى ملائم لتكاليف المعيشة فى البلاد ، ونعطى تفسيرا للتباين بين نسبة ارتفاع كمية النقد ونسبة ارتفاع مستوى الاسعار ، ونعود بعد ذلك الى ايراد الآراء المختلفة بخصوص ارتفاع الأسعار فى ليبيا وأسبابه ، ونحاول على ضوء هذا النقاش ان نعين طبيعة ارتفاع الاسعار فى ليبيا كظاهرة لاى نظـام

---

* مدرس فى قسم الاقتصاد فى الجامعة الليبية وخريج جامعة كاليفورنيا فى لوس انجلوس عام ١٩٥٨ وجامعة شيكاغو عام ١٩٦١

(١) ادارة البحوث ، بنك ليبيـا « التضخم فى ليبيا » ١٩٦١

اقتصادى يعتمد على ميكانيكية الاسعار كوسيلة لتخصيص موارد الانتاج على الوجه الامثل .

٢ ـ تعريف التضخم :

من الضرورى عند تعريف التضخم ان نعين الظاهرة بحد ذاتها لكى يجرى التأكد من حدوثها قبل البحث عن أسبابها وبيان الاجراءات الكفيلة فى التقليل من غلوائها . وفى هذا الصدد نعرف التضخم على أنه ارتفاع مستمر فى المستوى العام للاسعار قد ارتفع بمقدار أحد عشر ضعفا عما كان عليه فى عام ١٩٥٧ أى بنسبة يشكل تضخما ، وكذلك الامر بالنسبة للتغيير النسبى لاسعار البضائع فيما بينها أو ارتفاع الاسعار نتيجة لتحسن فى نوعية البضائع ، فالتضخم يعنى ارتفاعا عاما فى تكاليف المعيشة مقاسة بوحدة النقد الوطنية . وسواء كان هذا الارتفاع مرئيا أم مكبوتا كما يحدث عندما تقوم الدولة برقابة اسعار السلع الرئيسية فان التضخم حاصل من الوجهة الفعلية ، نظرا لان الناس لا يستطيعون الحصول على الكميات التى يريدونها من البضائع بموجب الاسعار الرسمية [٢] .

٣ ـ الظواهر المرافقة للتضخم :

اذا كان التضخم يعنى هبوطا فى اسعار لوحدة النقد بالنسبة لمختلف البضائع المحلية فمن باب أولى يعنى هبوطا فى اسعار وحدة النقد الوطنية بالنسبة لمختلف البضائع الاجنبية ، وهذا ما يعكسه عادة هبوط سعر الصرف للنقد الوطنى بالنسبة للنقد الاجنبى اذا كان البلد الذى يعانى من التضخم يعتمد سعر الصرف الحر لنقده بالنسبة للنقود الاجنبية أو حدوث صعوبات فى ميزان مدفوعاته اذا كان يتقيد

---

(٢) نظام السيطرة على الاسعار يؤدى الى جعل الاسعار النقدية لا تعكس الاسعار الحقيقية لانه يجب شمل ثمن البطاقة ضمن السعر النقدى اذا كانت الحكومة تطبق نظام البطاقات او أن الناس يجب عليهم الانتظار لمدة طويلة لكى يحصلوا على السلع التى يريدونها وبالتالى فان سعر السلعة النقدى هنا يجب أن يضاف اليه كلفة الانتظار ، وبما ان الانتظار ضرورى فى هذه الاحوال اذا لم تكن هناك محاباة وتحيز ، فان الاشخاص الذين لا يستطيعون الوقوف ساعات طويلة لا يحصلون على ما يريدون من البضاعة ولو أنهم على استعداد لدفع ثمنها الرسمى .

بسعر صرف رسمى ثابت بالنسبة للنقد الاجنبى مما يضطره الى وضع قيود على حركة انتقال رأس المال والتجارة الخارجية وبالتالى يقل عرض البضائع الاجنبية ويرتفع سعرها أى انه فى حالة كون البلد يعتمد سعر الصرف الحر فان الكمية المطلوبة من البضائع تنخفض لارتفاع سعر الصرف بينما فى حالة اعتماد البلد سعرا رسميا ثابتا يحدث تقلص فى الكمية المعروضة من البضائع المستوردة بفعل القيود على التجارة الخارجية وحركة رأس المال وهذه الظاهرة ينطوى عليها التضخم سواء كان جامحا أم زاحفا مع اختلاف فى الوضوح طبقا لشدة الاحوال التضخمية .

٤ - عرض للحـــالة فى ليبيـــا :

وبالنسبة لليبيا فان المعلومات المتوفرة عن حركة الاسعار بصورة عامة طفيفة وقد بدأ فى حساب الرقم القياسى لكلفة المعيشة فى عام ١٩٦٤ لمدينة طرابلس على أساس مسح ميزانية الاسرة الذى جرى فى عام ١٩٦٢ والارقام المتوفرة عن الاسعار قبل عام ١٩٦٤ خاصة بأسعار التجزئة لاهم المواد الغـذائية فى مدينـة طرابلس ، وبمقارنة الرقم القياسى لهذه الاسعار مع تطور كمية النقد خلال الفترة ما بين ١٩٥٧ أو ١٩٦٧ نجد أن كمية النقد قد زادت من حوالى ١٣٫٨ مليون جنيه الـى ١٢٤ مليون جنيه أو بمقدار أحد عشر ضعفا بينما ارتفع الرقم القياسى لاسعار التجزئة لمجموعة المواد الغذائية فى مدينة طرابلس من ١٠٩ الى ١٧٨ [٣] . وهذا المؤشر الاخير فيه كثير من العيوب من جهة التصميم باعتراف واضعيه ، وفى هذا الصـدد يجب الاشارة الى انه مهما كانت طريقة تصميم الرقم القياسى للاسعار وتكاليف المعيشة على درجة كبيرة من الدقة فى اعتمادها على ارقام صحيحة بخصوص اسعار البضائع المشمولة وعلى أرقام دقيقة بخصوص ميزانية الاسرة للوصول الى أرقام الترجيح فان ليبيا لا تزال منذ أواخر الخمسينات تمر فى فترة يحدث فيها تغير كبير بالنسبة للعادات الاستهلاكية وطراز المعيشة مما يتعذر معه تصميم رقم قياسى يستدل بشىء من الدقة على التغير الحاصل فى تكاليف المعيشة لوجود سلع كثيرة تدخل فى السوق

(٣) النشرة الاقتصادية لبنك ليبيا ـ نوفمبر ، ديسمبر ١٩٦٧ العدد ٦ ، الجـدول رقم ١٥ ، والجدول رقم ٢١ .

فى كل سنة ، الامر الذى يسبب استحالة المقارنة من سنة لاخرى كيما تظل الاوزان التى يجرى الترجيح على أساسها ممثلة لواقع الحال .

ولكن بالرغم من عدم وجود رقم قياسى ملائم لقياس ارتفاع الاسعار منذ نهاية عام ١٩٥٥ فان ارتفاع المستوى العام للاسعار حقيقة لا جدال فيها بالنسبة للمواطن العادى فى البلاد بناء على خبرته الشخصية بخصوص تطور الاسعار فى خلال هذه الفترة ، غير أنه فى نفس الوقت من الصعب الاثبات بأن المعدل العام للاسعار قد ارتفع بمقدار أحد عشر ضعفا عما كان عليه فى عام ١٩٥٧ أى بنسبة مساوية لزيادة كمية النقد المتوفرة فى المجتمع . وبأخذ فترة الثلاثة سنوات المنتهية فى ديسمبر ١٩٦٧ م نجد أن تكلفة المعيشة حسبما يشير الرقم القياسى لتكاليف المعيشة فى مدينة طرابلس قد ارتفعت من ١١٠ فى يناير ١٩٦٥ الى ١٣٢ فى نهاية الفترة أى بمقدار ٢٠٪ ونجد ان أعلى حد وصله هذا الرقم كان ١٤١ فى أبريل ١٩٦٧ هذا بينما ارتفع عرض النقد من حوالى ٦٩ مليون الى حوالى ١٢٦ مليون فى نهاية هذه الفترة أى بما يقارب الضعف تقريبا .

ان محاولة اعتماد الرقم القياسى لتكلفة المعيشة فى مدينة طرابلس كمعيار لارتفاع تكلفة المعيشة فى جميع أنحاء البلاد ، ربما يترتب عليه خطأ فى نتيجة التحليل ويمكن القول بالاستناد الى المعلومات الفردية السائدة ان مستوى الاسعار فى بعض مناطق الدواخل لم يرتفع بنسبة ارتفاعه فى مدينة طرابلس بينما كان ارتفاع الاسعار فى بعض المناطق الشرقية وخاصة مدينة بنغازى أعلى منه فى طرابلس ولنفرض ان تكلفة المعيشة فى جميع أنحاء المملكة قد ارتفعت خلال هذه الفترة بمقدار ٣٠٪ فان نسبة الارتفاع السنوية ١٠٪ تظل أقل بكثير من ٣٣٪ نسبة ارتفاع كمية النقد الاسمية فى خلال هذه الفترة .

ويمكن اعطاء ثلاثة أسباب للتباين بين نسبة ارتفاع الاسعار ونسبة ارتفاع كمية النقد الاسمية .

أولا : ان زيادة الدخل فى خلال هذه الفترة أدت الى زيادة طلب السكان

على جميع السلع والخدمات بما فيها الخدمات الناجمة عن الاحتفاظ بالنقد ؛ .

ثانيا : ان الزيادة فى كمية النقد فى الفترة منذ عام ١٩٥٦ حتى نهاية عام ١٩٦٧ كانت نتيجة لزيادة ثروة البلاد ، ففى الفترة الاولى أى من نهاية ١٩٥٦ حتى البدء فى تصدير النفط حصلت البلاد على أموال من الخارج نتيجة لبيعها خامات مباشرة الى حكومات أجنبية ، وكانت هذه الاموال ممثلة باجارات القواعد العسكرية ونتيجة لمساعدات انمائية أتت من الحكومات الاجنبية بالاضافة الى الاجارات ورسوم الامتياز التى حصلت عليها البلاد من شركات النفط فى فترة التنقيب . وفى الفترة التى أعقبت البدء فى تصدير النفط بعد عام ١٩٦١ كان مرد الزيادة فى كمية النقد حصول الدولة على نصيبها من انتاج وتصدير النفط ، ونتيجة لانفاق الشركات الاجنبية اموالا فى البلاد . وفى الجدول التالى نبين تطور نسبة الائتمان المصرفى الى كمية النقد ونسبة صافى الاصول الاجنبية للمصارف التجارية الى عرض النقد * .

---

(٤) فى خلال الفترة من نهاية عام ١٩٦٤ الى نهاية عام ١٩٦٦ ارتفع الدخل النقدى من ٢٥٧ مليون الى ٤٣١ اى بنسبة ٦٨٪ تقريبا وارتفعت كمية النقد الاسمية من ٤٦ مليون الى ٩٩ مليون أى بنسبة ١١٥٪ مما يشير الى ان مرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل تساوى ١ر٧ تقريبا وانخفضت سرعة التداول النقدى للدخل من ٥ره الى ٤ر٣٥ ولكن بأخذ ارتفاع الاسعار بعين الاعتبار كما يتوجب نظرا لان طلب الناس على النقد ليس بطلب على كمية اسمية من أوراق نقدية وانما هو طلب الغاية منه الشعور بالقدرة على الحصول على كمية معينة من البضائع والسلع ، فعن طريق استعمال الرقم القياسى لتكاليف المعيشة فى مدينة طرابلس الذى ارتفع خلال هذه الفترة من ١١٠ الى ١٣٤ نجد ان كمية النقد الحقيقية قد ارتفعت من ٥ر٤١ مليون الى ٧٥ مليون وان الدخل الحقيقى قد ارتفع من ٢٣٤ مليون الى ٣٢٧ مليون أى ان مرونة الطلب على النقد بالنسبة للدخل الحقيقى تساوى ٢ تقريبا وهو رقم معقول نظرا لان خدمات النقد تعد من السلع الكمالية بمعنى ان ارتفاعا نسبيا فى الدخل يقابله ارتفاع نسبى أكبر فى كمية النقد الحقيقية .

(٥) الارقام الواردة هنا مستخلصة من ارقام منشورة فى الملحق الاحصائى للنشرة الاقتصادية لبنك ليبيا ـ يوليو ١٩٦٧ م .

تطور نسبة الائتمان المصرفى وصافى الاصول الاجنبية للمصارف الى عرض النقد

السنوات	١٩٥٦ ٪	٥٧ ٪	٥٨ ٪	٥٩ ٪	٦٠ ٪	٦١ ٪	٦٢ ٪	٦٣ ٪	٦٤ ٪	٦٥ ٪	٦٦ ٪
نسبة الائتمان المصرفى الى كمية النقد	٥٤	٥٨	٦٢	٦٠	٦١	٦٠	٦٢	٦٢	٦١	٥١	٤٨
نسبة صافى الاصول الاجنبية للمصاريف الى عرض النقد	١٢١	١٤٠	١٣٥	١٣٨	١٣٤	١٢٤	١١٦	١٢٠	١٣١	١٢٥	١٢١

ان نسبة الائتمان المصرفى الى كمية النقد تراوحت بين ٤٨ و ٦٦ بالمائة ، ونسبة صافى الاصول الاجنبية الى كمية النقد تراوحت بين ١١٦٪ و ١٣٨٪ وقد بلغت حوالى ٢٢٧٪ فى مارس ١٩٦٧ ومنه نستنتج انه فى طيلة هذه الفترة لم تستعمل البلاد جميع الموارد المالية المتوفرة لديها فى الداخل وبالتالى ظل الطلب الاجنبى على الموارد الليبية فى جميع أشكالها أكبر من الطلب المحلى على الموارد الاجنبية فى أكثر السنوات . وفى السنوات التى حدثت فيها زيادة فى الكمية المطلوبة من الموارد الاجنبية عن الموارد المحلية المطلوبة من قبل الاجانب وبالتالى زيادة فى الكمية المطلوبة من القطع الاجنبى عن الكمية المعروضة كان الفائض المتراكم من السنين السابقة فى صافى المعاملات مع الخارج كاف لتمويل هذا العجز . ومنه فقد ظل مركز الجنيه الليبى قويا ولم تضطر البلاد الى اعتماد اجراءات مشددة على التجارة الخارجية وحركة رأس المال لعدم وجود صعوبات فى ميزان المدفوعات .

ثالثا : ان السبب الآخر الذى يمكن ان يعطى لعدم ارتفاع الاسعار بنسبة ارتفاع كمية النقد الاسمية ربما يكون عائدا الى تلاشى نظام المقايضة الذى لا بد أنه كان سائدا فى بعض القرى والارياف ، وحلول النقد كواسطة للمبادلة ، ولا يمكن معرفة أثر هذا العامل دون معرفة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى القرى والارياف والواحات .

٦ ـ التضخم نتيجة لارتفاع الطلب :

من الاسباب التى تعطى لارتفاع الاسعار أو «التضخم» فى ليبيا زيادة الطلب على البضائع والسلع وكون العرض قليل المرونة ، ولمناقشة هذا السبب يجب تحديد العوامل التى تؤثر على الطلب بوجه عام ، فمبادىء نظرية الاسعار تعرف الطلب على أنه جدول يشير الى الكميات التى يطلبها الافراد من البضائع والسلع فى اسعار مختلفة بفرض بقاء الدخل واسعار السلع البديلة عن السلعة التى هى مجال البحث والاذواق ثابتة ، وان جميع الارقام تشير الى ارتفاع الدخل فى ليبيا فى خلال الفترة التى هى مجال البحث سواء من الناحية النقدية أو من الناحية الحقيقية ، الامر الذى أدى الى ارتفاع جدول الطلب على البضائع ، والخدمات غير أن الاسعار النقدية للبضائع لم تكن لترتفع لو لم تكن الزيادة فى الطلب ناجمة عن زيادة فى الدخل النقدى التى نجمت بدورها عن زيادة فى انتاجية عوامل الانتاج المحلية ، فلو كانت الزيادة مقصورة على الدخل الحقيقى أى لو أعطى الافراد زيادة فى دخلهم على شكل بضائع عينية لزاد الطلب العام مع بقاء الاسعار النقدية ثابتة ، لذلك فان الزيادة فى كمية النقد من الامور الاساسية المؤدية لارتفاع الاسعار .

وبالنسبة لاسعار البضائع البديلة فان العوامل المؤثرة على الطلب هنا هى سعر الفائدة النقدية وتوفر مجالات استثمارية تستطيع امتصاص جزء كبير من الدخل . وليس هناك ما يشير الى ان أسعار الفائدة على الادخار قد انخفضت وبالتالى أدى ذلك الى هبوط الادخار وتفضيل الناس احلال الاستهلاك فى الوقت الحاضر عن الاستهلاك فى المستقبل ، غير أنه يمكن القول أن الناس بدأوا يشعرون بتحسن مركزهم النسبى على سلم الدخل وبالتالى أخذوا يزيدون فى استهلاكهم .

وبالنسبة للاذواق فان قدوم عدد كبير من الاجانب الى البلاد أدى الى ظهور عادات استهلاكية جديدة وبضائع جديدة فى الاسواق الليبية ، وتغير فى الاذواق لدى عامة الشعب ، فهذا العامل لا بد انه أثر فى زيادة الطلب على البضائع والخدمات .

٧ ـ ارتفاع الاسعار أو «التضخم» نتيجة لارتفاع التكاليف :

من الاسباب الاخرى التى تعطى لارتفاع الاسعار أو «التضخم» فى البلاد هو أن العمال والموظفين يطالبون برفع أجورهم بالرغم من عدم تغير فى مستوى الانتاجية وان ارتفاع الاجور هذا يدفع أرباب العمل الى رفع أسعار حاجياتهم وبالتالى فان الاجور والاسعار تدخل فى سباق مما يتولد عنه تضخم .

ان الحلقة المفقودة فى نظرية كهذه عدم ذكرها مصدر تمويل ارتفاع الاسعار هذا ، اذ أنه معلوم من نظرية التوازن العام أن ارتفاعا فى الاجور فى صناعة ما يؤدى الى هبوط الارباح الصافية خاصة اذا كانت الشركات القائمة على هذه الصناعة لها قدرة احتكارية وتحصل على أرباح تفوق الارباح على رأس المال فى القطاعات الاخرى للاقتصاد . ففى هذه الحالة ينخفض عائد رأس المال ويرتفع عائد العمال والاسعار يمكن ان تظل ثابتة ، غير انه اذا أصرت الشركات القائمة على هذه الصناعة على الحصول على نفس المقدار من الارباح وبالتالى رفع الاسعار فان عملها هذا سوف يؤدى الى هبوط الكمية المطلوبة من البضائع التى تنتجها طالما ان الطلب ذو مرونة أكبر من الصفر ، وانخفاض فى الكمية المطلوبة يعنى حدوث بطالة فى هذه الصناعة والواقع ان استمرار البطالة هنا فى الامد الطويل لا بد وأن يؤدى الى عودة الاجور الى مستواها السابق .

وفى حالة كون الصناعة التى ارتفعت أجور العمال فيها تسودها المنافسة الكاملة فان محاولة أى من الشركات رفع أسعارها فى الامد القصير سوف يؤدى الى تلاشى الطلب بالنسبة لمنتجاتها ولكن بما أن رأس المال الموظف فيها يحصل على ايراد دون قيمة الفرصة المضاعة له فان الشركات تتحمل خسارة على رأس مالها الثابت وبالتالى تحاول الحد من استثماراتها هنا والانتقال الى مجالات أخرى مما يؤدى الى تقلص العرض للبضائع وارتفاع الاسعار لهذه البضائع وحدوث بطالة فى الامد الطويل أو زيادة الانتاج فى المجالات الاخرى نظرا لانتقال عوامل الانتاج الى تلك المجالات .

ولكن من الناحية العملية ان الحكومات لا تستطيع فى هذه الايام الانتظار

لعودة التوازن الى الاسواق برمتها نظرا لكون البطالة مشكلة انسانية ويترتب عليها مخاطر ، لذا فان الدول عادة تقوم باجراءات عن طريق السياسة النقدية من شأنها زيادة كمية النقد وخفض سعر الفائدة النقدية وزيادة الاستثمار وارتفاع الاسعار مما يؤدى الى عودة الاجور الحقيقية الى مستواها السابق تقريبا .

والزيادة فى الاسعار هنا ناجمة عن أسباب نقدية وان كان السبب الاول هو ارتفاع الاجور نظرا لان ارتفاع الاسعار ما كان يستمر لو لم تقم الدولة بزيادة كمية النقد ، ولا يمكن القول بصورة مؤكدة بالنسبة لليبيا ان ارتفاع الاسعار الذى يعقبه قد مول عن طريق زيادة سرعة التداول النقدى لان هذه تتزايد طردا مع سعر الفائدة على الاصول الشبيهة بالنقد مثل ودائع الادخار والسندات بالاضافة الى أرباح الاسهم المالية وارتفاع مستوى الاسعار أى كل العوامل التى تزيد فى كلفة الاحتفاظ بالنقد كما انها تتناقص مع زيادة الدخل ومن الصعب تحديد الاثر الصافى لهذه المتغيرات فى خلال هذه الفترة على سرعة التداول .

والفكرة الرئيسية بالنسبة لزيادة الاسعار «التضخم» عن طريق زيادة التكاليف تستند الى وجود نقابات عمال على درجة كبيرة من القوة بحيث تستطيع املاء رغباتها من ناحية الاجور وشروط العمل ومثل هذه النقابات غير موجودة فى ليبيا . والذى يمكن قوله بالنسبة لارتفاع الاجور والعلاوات هو ان الدولة أكبر مستخدم للقوى العاملة فى البلاد وبالتالى فان أى ارتفاع تجريه بالنسبة للاجور سوف يؤدى الى رفع الاجور فى أكثر القطاعات الاخرى نظرا للمنافسة الشديدة التى يشعر بها أرباب العمل فى هذه القطاعات عند طلبهم عمالا وموظفين وهم بالتالى مضطرون الى دفع أجور تساوى أو تزيد عن الاجور التى تدفعها الدولة سيما وان العمال الذين يعملون فى القطاع الخاص مضطرون للعمل عادة بشكل جدى أكثر من عمال وموظفى الدولة . وفى اعتقادى ان قيام الدولة بزيادة رواتب وأجور وعلاوات موظفيها وعمالها لم يكن انعكاسا لزيادة الاسعار فى البلاد فحسب وانما كان ناجما عن سياستها بخصوص توزيع الثروة التى بدأت تتراكم لديها .

٨ ـ ارتفاع الاسعار نتيجة للقوى الاحتكارية المسيطرة على الاسواق :

والسبب الآخر الذى يعطى لارتفاع الاسعار أو «التضخم» فى البلاد هو أن

المستوردين الرئيسيين وأصحاب العقارات يتمتعون بقوة احتكارية تجعلهم قادرين على الحصول على أسعار مرتفعة لبضائعهم وجنى أرباح غير عادية . والواقع ان صح هذا الامر فانه لن يكون مدعاة لحدوث ارتفاع مستمر فى المستوى العام للاسعار نظرا لانه طالما ان الدولة تعتمد النظام الاقتصادى الحر كسبيل لتخصيص موارد الانتاج فانها سوف تفسح السبل أمام مختلف المواطنين الذين يريدون دخول مجال التجارة والصناعة والاستفادة من ارتفاع عائد رأس المال فى هذه المجالات ، مما يؤدى الى زيادة عرض البضائع والخدمات وتلاشى قوة المحتكرين الاوائل فى السوق ، وخلاصة القول فى هذا الشأن ان الارتفاع فى الاسعار سوف يستمر خلال الامد القصير فقط وطول هذا الامد يختلف باختلاف البضائع والخدمات الاستهلاكية ، فمثلا بالنسبة للخضار فان هبوط أسعارها الى مستوى يقارب مستواها فى البلدان المجاورة يعتمد على مدى نجاح الجهود المبذولة فى القطاع الزراعى ورغبة الافراد فى الاستفادة من فرص الربح الناجمة عن الاسعار السائدة للغلات الزراعية . ولا يمكن الاسهاب هنا فى هذا الموضوع نظرا لانه مستقل فى حد ذاته ويجب معالجته فى مجال آخر .

أما بخصوص الحاجيات الاستهلاكية الاخرى المستوردة فان قيام الدولة باتخاذ اجراءات تدعم من خلالها المنافسة فى الاسواق وتفسح المجال أمام من يرى بنفسه الكفاءة للقيام بالنشاط التجارى مع ما يترتب عليه من احتمال الربح والخسارة كفيل بجعل الاسعار المحلية لهذه البضائع تقارب أسعارها فى بلد المنشأ مع فارق لتكاليف النقل والرسوم الجمركية وما اليها . وكلما سارعت الدولة الى اتخاذ اجراءات من هذا القبيل كلما قصرت مدة الامد القصير بالنسبة لمجال التجارة وربما يكون فى صالح النمو الاقتصادى للبلاد فتح باب الاستيراد على مصراعيه فى هذه المرحلة ليتسنى للمواطنين التعرف على مختلف البضائع ويختاروا منها ما يتلاءم وطبائعهم ولكى يعتادوا على مستوى عال من المعيشة ويألفوه وبالتالى يحاولوا جهدهم الحفاظ عليه عن طريق العمل والانتاج .

وبالنسبة لايجارات السكن فان ارتفاع الدخل وزيادة السكان وتغير أذواقهم

أدى الى زيادة طلبهم على خدمات المنازل السكنية وبما ان العرض لهذه الخدمات ذو مرونة تساوى الصفر فى الأمد القصير فقد نتج عن هذه الزيادة فى الطلب ارتفاع فى اجارات السكن بشكل ساعد على تقنين الخدمات السكنية المتوفرة بين الاشخاص حسب حاجاتهم مقاسة برغبتهم لدفع هذه الاجارات المرتفعة كما انه ساعد على زيادة النشاط لبناء المساكن الجديدة نظرا لان الفائدة على رهن العقارات ظلت منخفضة أو تساوى الصفر أحيانا وبالتالى بقيت كلفة بناء المساكن الجديدة منخفضة ومع ارتفاع الاجارات أضحت نسبة الايراد الناجمة عن توظيف رأس المال فى العقارات مرتفعة وأعلى من النسبة التى يجب أن تسود فى الامد الطويل عندما تزداد المساكن وبالتالى يزداد عرض الخدمات السكنية وتنخفض الاجارات بحيث تساوى نسبتها الى كلفة بناء المنزل مجموع نسبة الفائدة على رأس المال فى المجالات الاخرى ونسبة استهلاك هذه المنازل ، فارتفاع الآجارات نتيجة لارتفاع الطلب جعل الناس يقبلون على بناء المساكن الجديدة للاستفادة من فرص الربح وسوف ينطوى على عملهم هذا زيادة فى عرض الخدمات السكنية وهبوط فى الاجارات الى مستوى التوازن فى الامد الطويل •

٩ ـ فحوى ارتفاع الاسعار فى ليبيا :

ان الزيادة التى حصلت فى مستوى الاسعار هى كأى زيادة تحصل عادة فى الاسواق نتيجة لتفاعل العرض والطلب فقد زاد الطلب نتيجة لزيادة الدخل بصورة رئيسية وزيادة الدخل هذه كانت زيادة حقيقية ولم تكن نقدية فقط كما سبق أن أشرنا غير أنها كانت ناجمة عن زيادة فى انتاج بضائع وخدمات لا تصلح للاستهلاك المباشر ولو حدثت الزيادة فى الدخل نتيجة لزيادة الغلات الزراعية لما كان هناك من سبب لارتفاع أسعار الحاجيات الاستهلاكية نظرا لان زيادة العرض للبضائع الاستهلاكية والمواد الاولية عندئذ سوف تؤدى الى زيادة الدخل وبالتالى زيادة الطلب بمعنى أن العرض والطلب يزيدان بحيث تبقى الاسعار ثابتة نوعا •

وهذا الامر لم يحدث فى ليبيا نظرا لان الثروة المكتشفة هنا لا يمكن استعمالها بصورة مباشرة فى دعم رفاهية الافراد الا بصورة محدودة عن طريق توفير الوقود

اللازم للاستهلاك غير أن الجزء الاكبر منها يجب أن يصدر لقاء نقد نادر يمكن استعماله فى مختلف النواحى الاستهلاكية والاستثمارية فى البلاد . فالمراحل الكثيرة التى تمر خلالها البضائع الاستهلاكية الى أن تصل الى المستهلك تجعلها عرضة لمختلف الاختناقات فى مجالات الاستيراد والنقل والتوزيع .

وارتفاع الاسعار فى نظام اقتصادى حر أمر أساسى كيما يستطيع هذا النظام القيام بعمله فى تخصيص موارد الانتاج على الوجه الامثل ، نظرا لانه الوسيلة الوحيدة التى يعرف بها العارضون زيادة الطلب فى السوق وبالتالى يحاولون تلبية هذه الزيادة بتوجيه عوامل الانتاج الى انتاج البضائع التى زاد الطلب عليها وشعر الناس بالحاجة اليها فلو منعت الاسعار من الارتفاع عن طريق السيطرة الحكومية المباشرة لادى ذلك الى استمرار النقص فى العرض على الطلب ولعزف الناس عن المجالات الانتاجية التى يجب أن يوظفوا جهودهم ومواردهم فيها ولادى ذلك لهبوط مستوى الرفاه الاجتماعى واساءة تخصيص موارد الانتاج بصورة تتنافى ورغبة الاكثرية فى المجتمع ، فارتفاع الاسعار هو الوسيلة الوحيدة لليد الخفية التى تكلم عنها آدم سمث لان تقوم بعملها .

وخلاصة القول هنا أن الاقتصاد الليبى تأثر ولا يزال يتأثر منذ أواخر الخمسينات بظهور ثروة انتاجية أدت الى اضطراب حالة التوازن التى كانت تسوده ، ومع ان البلاد قد قطعت شوطا للوصول الى مرحلة توازن جديدة فان حالة عدم التوازن لا تزال هى المسيطرة فى أكثر الاحوال اذ لا يزال العرض أقل من الطلب لبعض البضائع الاستهلاكية وللمنازل السكنية، وبمقدار ما يعرف النقص الحاصل فى العرض عن طلب وتجرى محاولة لتلافيه ، بمقدار ما يسرع الاقتصاد فى العودة الى مرحلة التوازن الجديدة .

وبالرغم مما قيل عن ارتفاع تكاليف المعيشة مع ارتفاع الدخل النقدى فانه ما من أحد يستطيع الجزم بمدى هذا الارتفاع منذ الخمسينات حتى الآن ، فلقد زادت الخدمات الحكومية المجانية سواء فى مجال الصحة والخدمات الاجتماعية والتعليمية أو فى مجال العمران وبناء مشاريع القاعدة الاساسية والمنافع العامة ،

وصحيح ان البضائع الاستهلاكية قد ارتفع ثمنها ولكن هذه البضائع قد جرى عليها تحسن كبير بحيث لم يعد بالامكان مقارنتها مع حالها قبل عشرة سنوات واذا كان لا بد من الحكم بأن تكلفة المعيشة قد ارتفعت عما كانت عليه فيجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الخدمات العامة المجانية ومقدار استهلاكها نظرا لانها معيار من معايير الرفاه الاجتماعى وهو أمر يصعب القيام به • وفى رأينا أن ارتفاع الاسعار المحلية وهبوط قيمة الجنيه الليبى محليا هو هبوط مؤقت سوف يتلاشى لمجرد عودة الاحوال الاقتصادية الى حالة التوازن من جديد فالبلاد لا تعانى من صعوبات فى ميزان المدفوعات ومركز الجنيه الليبى لم يتأثر وبالتالى قيمته لم تتدهور بالنسبة للبضائع الاجنبية نظرا لكون الزيادة فى النقد يقابلها زيادة حقيقية فى الثروة فالنقد ورأس المال هما صنوان بالنسبة لليبيا فى الوقت الحاضر ولو أنهما ليسا كذلك بالنسبة لاكثر البلدان التى تعانى من عجز فى ميزان مدفوعاتها • وبالتالى فان الارتفاع فى الاسعار فى ليبيا لا يشكل تضخما بموجب التعريف الذى أوردناه سابقا •